البناء
السنة السابعة / الخميس / 21 كانون الثاني 2016 / العدد 1985
Seventh year / Thursday / 21 January 2016 / Issue No. 1985

استقبل وفداً من المحامين والفاعليات الأردنية

قاسم: وضعُنا قويّ ومتماسك في مواجهة خسائر الأعداء

استقبل نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم بحضور مسؤول العلاقات العربية في الحزب الشيخ حسن عز الدين، وفداً من المحامين والفاعليات الأردنية برئاسة المحامي سميح خريس، وجرى عرض للواقع في المنطقة، وقد حيّا الوفد مواقف حزب الله في القضية الفلسطينية والمسألة السورية.

وقال قاسم، إن «محور المقاومة هو الاتجاه الذي تجتمع حوله القوى المؤمنة بتحرير فلسطين والرافضة للاحتلال والتبعية، وقد حقّق هذا المحور إنجازات مهمّة، ففي سورية توجد إنجازات ضدّ التكفيريين في مناطق عدّة واضحة للعيان، وفي العراق تمّ تحرير الرمادي، وها هي إيران تحقّق إنجازاً من خلال الاتفاق النووي ورفع العقوبات، وفي لبنان يبقى العدو «الإسرائيلي» مردوعاً بجهوزية المقاومة، وفي فلسطين تتألق الانتفاضة وتزيد الصهاينة إرباكاً، وفي اليمن صمود أسطوري أمام آلة القتل والدمار السعودية».

وأضاف: «على الرغم من تعقيدات الأزمات المتنقلة في منطقتنا، فإنّنا في وضعٍ قوي ومتماسك في مواجهة خسائر وانعكاسات الأطراف المعادية، ويبدو أنّ الحلول في المنطقة بطيئة جداً، ولا زلنا في زمن المراوحة في المكان، وعلينا أن نصبر ونستمر في الميدان، وسننجح إن شاء الله تعالى».

وبعد اللقاء كان كلمة للمحامي خريس باسم الوفد، قال فيها: «هذه فرصة طيبة للقاء سماحة نائب الأمين العام لحزب الله، هذا الحزب العتيد الذي شكّل وما زال عصب المقاومة في وجه العدو الصهيوني، وفي الحقيقة تحدّثنا مع سماحة الشيخ وسمعنا منه عن أحوال المقاومة وجهوزيتها، وأنّها ما زالت مؤمنة بما كنّا نعلمه وبممارساتها اليومية الحياتية والميدانية، وتحدّثنا أيضاً عن الموضوع السوري والأزمة، وممارسات الخندق الآخر الأميركي الصهيوني وأتباعهم وأزلامهم، ومن بعض النظام الرسمي ومن بعض التنظيمات الشعبية الذين يدورون في الفلك الأميركي الصهيوني، وتطرّقنا إلى المرحلة المقبلة والتصورات وكان في الحقيقة شيء مطمئن أراح النفوس والضمائر».

خليل يبحث المشاريع المشتركة مع البنك الدولي: لبنان لا يحتمل قروضاً لتمويل خدمات النازحين

عرض وزير المالية علي حسن خليل المشاريع المشتركة بين لبنان والبنك الدولي مع نائب رئيس البنك حافظ غانم، إضافة إلى أمور مالية مختلفة.

وقال غانم بعد اللقاء: «بحثنا مع معالي وزير المالية في الشؤون المرتبطة بالبنك الدولي والمساعدات التي يقدمها البنك للبنان، وأرى أنّ المشاريع تسير بشكل جيد خصوصاً مع موافقة المجلس النيابي الشهر الماضي على إقرارها والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة».

أضاف: «نتطلع اليوم الى خطوات جديدة ومدى قيام البنك الدولي بتقديم مساعدات جديدة للبنان في مجالات عدة كمجالات التعليم والبنى التحتية وغيرها».

وأشار إلى أنّ «لبنان يواجه مشكلة أساسية وهي مشكلة النازحين نتيجة الأزمة السورية وقد ناقشت مع الوزير خليل كيف يمكن للبنك الدولي والمؤسسات الدولية عامة أن تساعد لمواجهة المشاكل الناتجة عن أزمة النزوح بحيث أن من الصعب أن نطلب من لبنان أن يعالج هذه المشكلة بمفرده فيجب على المجتمع الدولي أن يقف مع لبنان ويساعده في هذا الوقت الحساس جداً».

أما الوزير خليل فقال: «كانت فرصة بحثنا فيها بالتحضيرات القائمة لانعقاد مؤتمر عمان في الخامس والعشرين من الجاري وورقة العمل اللبنانية التي ستقدم لتشكل المسودة لما سيبحث في الرابع من شباط المقبل في لندن في المؤتمر الدولي الذي سيشارك فيه لبنان برئاسة رئيس الحكومة تمام سلام».

أضاف: «هناك تركيز من قبلنا على نقاط ثلاث: الأولى: أن يكون هناك سلة من الهبات لتغطية تكاليف النازحين في لبنان في مجالات مختلفة، وأنّ للبنان قراراً واضحاً بأنه لا يحتمل أي قروض لتمويل خدمات النازحين في لبنان. والثانية: محاولة الاتفاق على دعم الموازنة من خلال دعم الفوائد على سندات الخزينة التي تصدر، وهذا أمر جديد وكان هناك وعد وورقة عمل جرى بحثها بالتفصيل لتأمين دعم ومنح من الدول القادرة بتغطيتها، وباعتقادي في ذلك نكون قد خطونا خطوة متقدمة على صعيد دعم الموازنة والتخفيف من أعباء وكلفة الدين. والثالثة: والتي ستكون محور نقاش في مؤتمر لندن وقد اتفقنا عليها أيضا وهي اعداد لائحة بالمشاريع الضرورية للبنى التحتية والتعليم والصحة والكهرباء والبنى التحتية المختلفة التي يمكن أن تؤمن قروض لها بفوائد تقارب الصفر. وهذا أمر إذا ما وصلنا اليه سيكون له انعكاس ايجابي على الوضع المالي للبلاد ككل».

وتابع: «ومن ناحية أخرى لقد سمعنا تأكيداً بأنّ المؤسسات الدولية ذات التصنيف والمؤسسات الدولية المالية تركز جميعها على انتظام عمل المؤسسات الدستورية في لبنان، وعلى ان لإصدار القوانين والتشريعات اللازمة على هذا الصعيد والإسراع في إقرار القروض والهبات التي أصبح جزء منها جاهزا للإقرار في المجلس النيابي وبالتالي علينا أن ندفع باتجاه إعادة العمل على هذا الصعيد».

وبالنسبة إلى العقوبات التي فرضت على المصارف اللبنانية والموقف الذي سيتخذه لبنان من هذا الموضوع، أجاب وزير المالية: «هذا موضوع غير معني به فريق البنك الدولي الذي التقيناه اليوم، لكن لبنان قد بدأ حملة اتصالات على هذا الصعيد وهناك لجنة نيابية تتابع هذا الأمر. ونحن كوزارة مالية بصدد إعداد برنامج عمل بهذا الشأن يوضح بدقة مصلحة لبنان على هذا الصعيد».

النابلسي ولجنة سكاف هنآ إيران بـ«الإنجاز الكبير»

أبرق العلامة الشيخ عفيف النابلسي إلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الايرانية السيد علي الخامنئي، مهنئاً بـ«الإنجاز التاريخي الكبير الذي حققته الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من خلال فكّ العقوبات ورفع الحصار الظالم». كما اتصل بالسفير الإيراني في بيروت محمد فتحعلي للغاية نفسها.

وقال: «إنّنا نرفع أيادينا المتضرّعة إلى الله تعالى ليحفظكم ويسدّد قيادة الجمهورية الإسلامية وشعبها الصابر، وليمدّها بالعون المادي والألطاف المعنوية، كي ترتفع أكثر وأكثر في سلّم التقدم والكمال».

كما هنّأت لجنة أصدقاء الأسير يحيى سكاف السفير فتحعلي، ومن خلاله إلى القيادة والشعب الإيراني «بالانتصار الدبلوماسي الذي تحقق برفع العقوبات عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والذي يصادف مع ذكرى انتصار الثورة الإسلامية، التي بدأت بإغلاق سفارة الكيان الصهيوني الغاصب في طهران، وأقامت مكانها سفارة فلسطين، وهي لها الفضل الكبير بالانتصارات التي تحقّقها المقاومة في فلسطين ولبنان ودعمها للوحدة الإسلامية والمستضعفين في العالم».

وأكّدت اللجنة، أنّ «هذه الانتصارات هي نتيجة جهد وصبر ومقاومة الشعب الإيراني وقيادته الحكيمة بقيادة الإمام السيد علي الخامنئي، وفي هذه المناسبة توجّهت اللجنة بالتحية إلى القوات المسلحة الإيرانية لجهودها في تطوير قدراتها العسكرية والتي تصبّ في دعم ومواجهة العدو الصهيوني وقوى الاستكبار العالمي».

بدوره هنأ «التجمّع الوطني الديمقراطي» في لبنان في بيان، «القيادة الإيرانية بتنفيذ الاتفاق النووي ورفع العقوبات الغربية عن إيران»، معتبراً أنهما «بمثابة إنجاز كبير للشعب الإيراني الشقيق».

ومن جهة أخرى، أشاد التجمّع بـ«الإنجازات الميدانية الهامة، التي يحققها الجيش العربي السوري وحلفاؤه، في مختلف المحافظات السورية، بدعم قوي من سلاح الجو الروسي».

واستنكر «بشدّة الجريمة الهمجية والبربرية، التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي، في بلدة البغيلية في ريف دير الزور، التي أدّت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين».

وأكّد التجمّع، «أهمية تشكيل أوسع جبهة عربية ودولية، لمواجهة الإرهاب التكفيري الظلامي، والقضاء على مصادر تمويله وتسليحه وإمداده بالمقاتلين من مختلف دول العالم».

«تجمّع العلماء» استقبل «عصائب أهل الحق»: العدو الوحيد هو «الصهيوني» وصنيعته التكفيري

زار الأمين العام لـ«عصائب أهل الحق في العراق» الشيخ قيس الخزعلي مقرّ «تجمّع العلماء المسلمين» في لبنان، حيث كان في استقباله رئيس مجلس الأمناء الشيخ القاضي أحمد الزين ورئيس الهيئة الإدارية الشيخ الدكتور حسان عبد الله، وأعضاء من التجمّع. وتمّ التداول في أوضاع العالم الإسلامي عموماً، وأوضاع لبنان والعراق خصوصاً.

وبعد اللقاء، أكّد الزين «أهمية المحافظة على الوحدة الإسلامية»، معتبراً أنّ «العدو الوحيد هو العدو الصهيوني وصنيعته الإرهاب التكفيري». ودعا إلى «وضع حدّ للصراعات الداخلية والجانبية، وحلّها بالحوار السياسي».

وأشار إلى أنّ «كل حروب المنطقة تهدف إلى إضعاف خط المقاومة بعد النجاحات الباهرة التي حقّقها في لبنان وفلسطين، والعراق»، وقال: «تداولنا حول ما يُعمل له، وبشكل حثيث، لفتنة مذهبية في العراق، واقترحنا عملاً مشتركاً بين علماء العراق بمختلف مذاهبهم وطوائفهم لمواجهة هذه الحالة الشاذة».

ثمّ تحدّث الخزعلي، فشدّد على «ضرورة المعالجة القانونية والأمنية الصحيحة لكل الأفعال التي تستهدف إثارة الفتنة الطائفية بين أبناء الدين الواحد والبلد الواحد، وكذلك الوقوف والتصدّي لكل الخطاب الإعلامي الطائفي المتشنّج».

وقال: «إنّ وجود هكذا تجمّع يجمع العلماء المسلمين بمختلف مذاهبهم هو حالة نادرة ومثالية، نأمل أن تكون متواجدة في الدولة العراقية وفي المجتمع العراقي، ما يعطي إشارات قوية واضحة على أنّ المسلمين جميعاً هم يد واحدة على عدوهم».

منحا شركات مياه الشرب مهلة نهائية لتسوية أوضاعها

الحاج حسن وأبو فاعور: هدفنا ليس الإقفال بل تنظيم القطاع

الحاج حسن وأبو فاعور خلال المؤتمر الصحافي في مبنى عدنان القصار

عقد وزيرا الصناعة حسين الحاج حسن والصحة العامة وائل أبو فاعور مؤتمراً صحافياً، في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي، تناولا فيه التدابير والاجراءات المشتركة التي ستأخذها وزارتا الصناعة والصحة لمعالجة ملف مؤسسات وشركات تعبئة المياه المكررة والمعبأة.

وأعلن الحاج حسن وأبو فاعور قراراً مشتركا توصلا إليه يقضي بـ«منح أصحاب محطات معالجة وتكرير وتعبئة مياه الشرب مهلة نهائية لتسوية أوضاعها».

وجاء في مضمون القرار:

«1 – تخضع كافة محطات معالجة وتكرير وتعبئة مياه الشرب لأحكام هذا القرار.

2 – سيتم فوراً إقفال المحطات التي لم يتقدم أصحابها بطلبات ترخيص طيلة الفترة السابقة على ان يتم استئناف العمل فيها عند تطبيقها الشروط المطلوبة.

3 – يطلب من أصحاب المحطات الذين تقدموا بطلبات ترخيص ولم يتمموا تجهيز محطاتهم وفقا للطلب المقدم، المبادرة الى إتمام تجهيزها خلال فترة شهر من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة الاغلاق الفوري.

4 – يطلب من أصحاب المحطات الذين تقدموا بطلبات ترخيص واتموا تجهيز محطاتهم، وفقاً للطلب المقدم إبلاغ وزارتي الصحة العامة والصناعة بالأمر ليُصار إلى إجراء الكشف وأخذ العينات لإجراء التحاليل اللازمة، وذلك خلال فترة شهر من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة الإغلاق الفوري.

5 – يلغى الترخيص ويتم إقفال المحطة فوراً بقرار من وزيري الصحة العامة والصناعة إذا تبين لمراقبي الوزارتين أنّ مياه الشرب المعبأة بداخلها غير مطابقة للخصائص المطلوبة استناداً إلى القانون رقم 2012/210.

6 – يُراعى عند استثمار المحطة التقيد بالشروط الواردة في الملاحق التابعة للقانون رقم 2012/210».

وأشار الحاج حسن إلى «أنّ ملف المياه ملف حساس جدا، أخذ الكثير من النقاش والمهل والجهد». وقال: «واقع الأمر أننا امام مؤسسات لا زالت تعمل من دون ترخيص وغير مستوفية للشروط رغم كلّ التنبيهات والمهل السابقة. لا سياسة إقفال لدينا، ولكن لدينا سياسة نعتمدها وهي المحافظة على صحة المواطن وسلامته من خلال إلزام المؤسسات والتزامها بالعمل وفقاً لشروط الترخيص والمواصفات والمعايير المطلوبة».

وأضاف: «أكرر أنّ هدفنا ليس الإقفال إنما تنظيم القطاع ومساعدة أصحاب المؤسسات على منحهم التراخيص في حال استوفوا الشروط، لذلك، نجدد دعوة أصحاب هذه المؤسسات إلى التقدم بطلب ترخيص تمهيداً لقيام مراقبي الوزارتين بكشف مشترك ووضع التقرير المناسب. أما الذين تقدموا بطلبات ترخيص ولم يستوفوا الشروط المطلوبة حتى الآن، فسيمنحون مهلة شهر كحدّ أقصى لتسوية أوضاعهم».

وأعلن أنّ موظفي وزارتي الصناعة والصحة العامة «يعملون معاً، ولا يوجد أي تضارب في المصالح بينهم، وهم أعضاء في لجان مشتركة عديدة»، داعياً «موظفي وزارة الصناعة إلى العمل بالسرعة المطلوبة من دون أي تسرع، وبالعجلة الممكنة من دون أي استعجال وذلك لرفع ملفات وتقارير مكتملة ومتكاملة توصف النشاط القائم في محطات المياه بطريقة دقيقة وموضوعية وعلمية وشفافة لاتخاذ القرار المناسب والسليم».

وقال أبو فاعور: «هناك غابة من مؤسسات بيع المياه غير المرخصة، ويظهر إحصاء أنّ هناك أكثر من 800 مؤسسة تبيع مياها في كل المناطق اللبنانية، من بينها شركات معلنة ومن بينها شركات لا يعرف بها أحد وتعبىء مياها بشكل غير مرخص، إذ إن ثمة شركات موجودة في داخل الأبنية السكنية، وتحت الأدراج، ومنها من يعتدي على شبكات الدولة في سواد الليل».

وكشف أنّ «شركات تعبئة مياه تعمد إلى تعبئة مياهها من خزانات المياه في الأشرفية».

وأعلن أنّ «الفحوصات التي أجرتها وزارة الصحة أظهرت أنّ القسم الأكبر من هذه المياه غير مطابقة للمواصفات فإما هي ملوثة بالتربة أو بمياه المجاري»، لافتاً إلى أنّ «وزارة الصحة تجري فحوصات للمياه المعبأة من قبل الشركات المرخصة، ومعظمها يكون مطابقاً وليس فيها من خطر داهم على صحة المواطن، في حين أنّ المشكلة كبيرة في المياه المعبأة في الشركات غير المرخصة، ولا يمكن التغاضي عنها أو التقاعس عن معالجتها»

وقال: «كلفة برميل المياه في لبنان حوالى 43 دولارا، وهي أعلى من كلفة برميل النفط. فلماذا على اللبناني أن يدفع ضعفي سعر برميل النفط على برميل المياه ليشرب مياهاً، علماً أنّ المواطن يكون على اعتقاد بأنّ هذه المياه نظيفة فيما قد تكون غير ذلك»؟

الاتحاد العمالي: لتصحيح الأجور المتآكلة

أشارت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان، في بيان، إلى أنه «في الوقت الذي تعيش فيه المنطقة العربية من مشرقها إلى مغربها بين أزيز الرصاص ودوي الانفجارات ومخاض التسويات يطال لهيب حرائقها أطراف وطننا وأحيانا قلبه، يستمر العديد من أهل السياسة في ترف «الصراع» على السلطة وتقاسم مواقعها ومحاصصة مغانمها بينما تطمر النفايات شوارع وأحياء المدن والبلدات وتهدد بالأمراض والأوبئة يغرق المواطنون بجدل «أصحاب الاختصاص» و«الخبراء» وما أكثرهم حول الأثر البيئي لخيارات المطامر والمحارق أو الترحيل دون أن يجدوا للأمر حلا وإن بالكلفة الباهظة وكأن نفايات اللبنانيين حالة فريدة لا مثيل لها في العالم».

أضاف: «وفي الوقت الذي ترتفع فيه معدلات البطالة فتتجاوز نسبة العاطلين عن العمل في صفوف الشبان والشابات وخريجي الجامعات لتصل إلى ما يقارب (34 في المئة) ويزداد عدد الفقراء الرازحين دون خط الفقر الأدنى ليصل إلى (31 في المئة) من اللبنانيين الذين يعيشون بأقل من 4 دولارات يوميا، فضلا عن معضلة الكهرباء المزمنة والتي تغرق البلاد بالعتمة منذ أكثر من ربع قرن وبالرغم من هبوط أسعار النفط إلى ما دون إلى (70 في المئة) والتدني العالمي لكافة أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، تبقى الأسعار في الأسواق اللبنانية على أعلى مستوياتها وكل ذلك بسبب الاحتكار وتسلط كارتلات المواد الغذائية والاستهلاكية وشركات الأدوية القابضة على أرواح الناس ولقمة عيشهم والغياب الكلي لسياسة حكومية تدافع عن مصالح مواطنيها وتحمي حقوقهم وتطبق القوانين والمراسيم التي تمنع الاحتكار من خلال تفعيل العمل بالمجلس الوطني للأسعار وتضع سقفا للأرباح وفقا للمرسوم رقم (177) القابع بالأدراج والذي يحدد نسب الأرباح على مختلف السلع والمواد الاستهلاكية والغذائية».

واعتبر البيان أنّ «إعادة تكوين السلطة أو البدء بانتخاب رئيس وإقرار مشروع عصري وعادل للانتخابات النيابية وإجراء الانتخابات البلدية في موعدها وإعادة الاعتبار للوظيفة العامة وتطبيق مبادىء الثواب والعقاب لوقف نهب المال العام واجتثاث الفساد المتفشي في كافة مرافق الدولة وهو ليس مطلب اجتماعي فقط بل حاجة وطنية حقيقية تتعلق بديمومة الوطن والكيان».

وتابع: «رغم كل هذه المصاعب والعراقيل الناتجة عن تعطل الدولة ومؤسساتها تمكن الاتحاد العمالي العام بسعي دؤوب وبمشاركة فاعلة من جميع المعنيين من إنجاز بعضا من واجبه فعمل على استمرار العمل في مستشفى د.اميل بيطار في البترون وتقديم خدماتها الصحية والاستشفائية وضمان استمرارية عمل جهازها الطبي وموظفيها بينما كانت مهددة بالإقفال أمام الآلاف من أهالي منطقة الساحل الشمالي وقضاء البترون وتشريد أكثر من 150 عاملاً وموظفاً».

وأشار إلى أن «الاتحاد تمكن من تثبيت شريحة واسعة من المياومين المكتومين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفي متابعة ملء الشواغر في الصندوق من الناجحين في امتحان مجلس الخدمة المدنية وهذا من شأنه ليس فقط الحفاظ على الحقوق العمالية وهي أبسط الواجبات، بل تحسين العمل وإنجاز كل المعاملات المتراكمة في مختلف مراكز الصندوق»، مؤكدا ان الاتحاد «سيسعى للاستمرار بهذا النهج وصولا إلى إصلاح جذري وتطوير فعلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي».

وأكد أن «الاتحاد الذي يعتبر أن أولويته قضية العمال ومطالبهم الملحة والقضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهم غالبية المواطنين من الكهرباء إلى المياه والنقل والمدارس الرسمية وأقساط المدارس الخاصة وفرص العمل، سيبقى أمينا لهذا النهج وسيضع برنامج تحرك مطلبي أيا تكن الأوضاع السياسية وطرق معالجتها من قبل أطراف السلطة».

وطالب الاتحاد «بالتصحيح الفوري للأجور المتآكلة والاستمرار باتخاذ جميع التدابير الاقتصادية والقانونية لمكافحة البطالة المتزايدة ووضع حد للمزاحمة غير المشروعة لليد العاملة الرخيصة الأجر ودعم القطاعات المنتجة من الصناعة والزراعة والخدمات لاستيعاب اليد العاملة اللبنانية».

وشدد على «تضامنه المطلق مع متطوعي الدفاع المدني»، مطالبا «بإنصافهم وإنفاذ القوانين التي تضمن حقوقهم»، مؤكدا «موقفه الثابت في رفض التحايل على قانوني العمل والضمان الاجتماعي بصيغ المياومة والتعاقد المؤقت وغيرها من الصيغ التي باتت معتمدة في إدارات الدولة والمصالح والمؤسسات الخاصة والعامة وفي قطاع التعليم».

وختم الاتحاد، مؤكداً «تضامنه مع موقف ومطالب وتحركات الزملاء في نقابة موظفي وعمال الكهرباء المحقة»، مطالبا «بوضع حد نهائي لقضية العمال المياومين في هذا القطاع خصوصا بعد إنجاز المباراة في مجلس الخدمة المدنية».

تراجع أسعار المشتقات النفطية

تراجعت أسعار المشتقات النفطية بمعدل 300 ليرة لبنانية لكلّ من صفيحة البنزين بنوعيه 95 و98 أوكتان والمازوت والديزل أويل وقارورة الغاز، في حين تراجع سعر صفيحة الكاز 500 ليرة لبنانية.

جاء ذلك في قرارات أصدرها وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان حدّد بموجبها الحدّ الأعلى لأسعار مبيع المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية التي أصبحت على الشكل التالي:

- بنزين 98 أوكتان 20600 ليرة لبنانية.
- بنزين 95 أوكتان 20000 ليرة لبنانية.
- ديزل أويل للمركبات 10300 ليرة لبنانية.
- مازوت أحمر 10100 ليرة لبنانية.
- كاز 10500 ليرة لبنانية.
- قارورة غاز زنة عشرة كيلوغرامات 12300 ليرة لبنانية.
- قارورة غاز زنة 12,5 كيلوغراما 14900 ليرة لبنانية.

ومن المتوقع أن تشهد هذه الأسعار تراجعاً الأسبوع المقبل، خصوصاً أنّ سعر برميل النفط الخام البرنت الأميركي وصل إلى 28,76 دولاراً أميركياً.

مؤتمر اقتصادي صيني لبحث آفاق الاستثمار

المشاركون في المؤتمر في مجمع إدة ساندس

عقد مؤتمر اقتصادي لرجال أعمال من الصين في مجمع «إده ساندس» السياحي في جبيل، حضره قائمقام جبيل نجوى سويدان فرح، منسق رجال الأعمال الصينيين في لبنان الأمين العام السابق لاتحاد المحامين العرب عمر زين، وعدد من رجال الاعمال اللبنانيين ورئيس حزب «السلام» مالك المجمع روجيه إده وعقيلته أليس ومهتمون.

وشرح المؤتمرون «أهمية المنتوجات الصينية بهدف افتتاح مركز للمناقصات في لبنان لكل المشاريع والبضائع الصينية تنوي شركات لبنانية وعربية استيرادها، مشددين على «أهمية لبنان بالنسبة إلى الصين كنقطة وصل بينها وبين الدول العربية»، لافتة إلى «أهمية وجود مركز كهذا في لبنان».

وتحدث زين عن «قرار رجال الأعمال الصينيين بإقامة استثمارات وشركات في البلدان العربية»، وقال: «هذا شيء مهم لانه يساعد على إنماء الاقتصاد اللبناني، ونأمل أن تساعد الاوضاع في المستقبل على تحقيق ذلك من أجل قيام نهضة اقتصادية جديدة. وإن مركز المناقصات سيضم أهم الشركات والقطاعات الإقتصادية والغذائية الصينية، وهو مهم جدا للبنان».

وشكر إده، من جهته، للمؤتمرين «اختيارهم لبنان لإقامة مركز كهذا»، وقال: «إنّ أهمية لبنان اقتصاديا توازي دبي، فزيارة الوفد للبنان جاءت بعد زيارة الرئيس الصيني للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في إطار قرار الانفتاح على العالم العربي».

أضاف: «سيكون في لبنان أهم مركز تسويق للبضائع الصينية يستفيد منه كل التجار العرب. لقد تم الاتفاق مع الوفد على إنشاء القرية الكونية للتكنولوجيا في بلدة اده، وتمّ التطرق إلى أهمية الاستثمار في القطاعين الاستشفائي والجامعي».

وتطرق إلى «أهمية التعاون الجدي بين لبنان والصين من أجل إطلالة الصين على العالم، وخصوصا المشرقي والغربي، انطلاقاً من أهمية العالم اللبناني وانتشاره، الذي تحتاج إليه الصين في هذه المرحلة التي تتوسع فيها وتتطلع إلى أن تصبح دولة اقتصادية، لا دولة صراع سياسي».

وفي الختام، تمّ عرض عدد من المنتوجات الصينية وشرح فوائدها وأهميتها.

«الزراعة»: للتنبُّه إلى مخاطر العاصفة الثلجية المقبلة

أبلغت مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وزارة الزراعة، بأنّ عاصفة ثلجية ستصل إلى لبنان بدءاً من يوم السبت المقبل، وتستمر حتى يوم الجمعة 29 الحالي، بحيث تتساقط الثلوج على ارتفاع ألف متر وقد تصل إلى 500 متر مع برد قارس وجليد نهاراً وليلاً على الجبال.

وتحسباً لمخاطر الثلوج والجليد، طلبت وزارة الزراعة في بيان من المزارعين، «تدعيم البيوت البلاستيكية وتدفئتها والعمل على إزاحة الثلوج عنها، إزالة الثلوج عن الأشجار حيث أمكن وتدعيم الاشجار، تدفئة مزارع الدواجن، تأمين المحروقات والاعلاف اللازمة قبل العاصفة ووضع الأدوية المخصصة لمكافحة فأر الحقل وينصح باستخدام الأدوية المغلفة بالشمع المقاومة للماء».